**مقياس : مدخل الى تاريخ الحضارة الاسلامية**

**السنة : الأولى علوم إنسانية**

**السداسي : الثاني**

| الرقم | عنوان المحاضرة | |
|---|---|---|
| 01 | تعريف الحضارة الاسلامية | |
| 02 | جغرافية الحضارة الاسلامية | |
| 03 | مصادر تاريخ الحضارة الاسلامية | |
| 04 | الحواضر الاسلامية الكبرى في المشرق والمغرب والأندلس | |
| 05 | علوم الطب والصيدلة في الحضارة الاسلامية | |
| 06 | علم الفلك والإسطرلاب | |
| 07 | علم الكيمياء و علم الرياضيات والبصريات | |
| 08 | العمارة الاسلامية | |
| 09 | القوانين والأنظمة الاجتماعية | |
| 10 | الأسواق في الحضارة الاسلامية | |
| 11 | الفنون الاسلامية | |
| 12 | الحرف والصناعات | |
| 13 | أثر الحضارة الاسلامية على أوربا | |
| 14 | تراجم لأشهر العلماء المسلمين في العلوم العقلية | |

## المحاضرة الثامنة : الأسواق في الحضارة الاسلامية

تنوعت المنشآت التجارية بالمدن الإسلامية ومنها الأسواق، والقياسر، وهي: منشأة ضمت عددا من الحوانيت، وهي مشابهة للسوق، وكانت كل قيسارية مستقلة بذاتها ،تصطف الحوانيت بداخلها، ولها أبواب تخصص لها حراسة دائمة ، وكانت تشبه إلى حد كبير المراكز التجارية اليوم.

ومع هذه القياسر كان ثمت الوكالات وهي: مكان معد لاستقبال التجار ، الذين يقومون بأعمال الوكالة عن التجار الكبار المشهورين في الأمصار ، وكانت الوكالات تتكون من فناء تحيط به أروقة، وغرف لتخزين البضائع، تعلوها غرف إقامة التجار، وكان يلحق بالوكالة مسجد يخدم من ريع الوكالة، وقد نالت الأسواق وآدابها اهتمام الفقهاء المسلمين، لما يحدث فيها بصفة دورية من احتكاك بين مختلف طوائف المجتمع، وانعكس هذا الاهتمام بصفة خاصة في كتب الحسبة؛ والتي نستطيع من خلالها أن نتعرف على التركيب العام لأسواق المدن الإسلامية؛ وعلى توزيعها داخل المدينة.

ووفقا لما في هذه الكتب من معلومات ثرية – تعكس خبرة المسلمين في هذا المجال – نجد أن هناك قواعد قامت عليها هذه الأسواق، منها قاعدة : " لا ضرر ولا ضرار" وقواعد أخرى تتعلق بمسائل العمران والنماء، وبناء الأسواق عند فقهاء المسلمين مستحب، ومندوب ،وهو عمل يثاب ويؤجر صاحبه ؛ لحاجة الناس إليه، ولما له من فوائد مجتمعية.

وقد اقتضت الحكمة أن يكون للناس مكان عام معروف يقصده البائع والمشتري لمختلف أنواع السلع، مما ييسر على الناس أمورهم ومعاشهم، ويقود إلى تعاونهم على مصالحهم، ويلاحظ أن أماكن الأسواق في المدن الإسلامية ،اختير بعناية وحددت وفق حاجات الناس ومصالحهم، فأسواق الحاجات اليومية تكون وسط المدن ، ثم تتفرع الأسواق فتكون أسواق الحرف المشابهة متقاربة ، وأسواق الصنائع الخطرة والحرف الكبيرة على أطراف المدن، وكان يلحق بكل حي سكني ، سوق يلبي حاجته، مع مراعاة خصوصية المساكن ، واحترامها عند تحديد أماكن الأسواق.

وكانت المحتسب يشترط شروطا عند إنشاء الأسواق ، تحفظ سلامة هواء المدينة ، وطرقها ، وكان أحيانا عندما يصل العمران إلى السوق ينتقل السوق إلى مكان أبعد ، وقد صنفت التجارات في أسواق المدن الإسلامية تصنيفا تجاريا يعتمد على التخصيص، وبينت كتب الحسبة ذلك، حيث يخصص لأصحاب كل حرفة جانبا من السوق، مما يضمن للمشتري الوصول لحاجته بيسر وسهولة.

وفي ضوء التخصص الذي قامت عليه الأسواق واختصاص كل سوق بسلعة معينة، ظهر مفهوم التجاور في السلع المتشابهة ، أو السلع التي يكمل بعضها بعضا ،وقام هذا المفهوم بالمجانسة بين السلع، وفي هذا يذكر الإمام عبد الرحمن بن نصر الشيزري (ت590هـ) في كتابه الشهير (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) حيث يقول:" ومن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار كالخباز والطباخ والحداد، فالمستحب أن تبعد حوانيتهم من العطارين والبزازين؛ لعدم المجانسة بينهم ، وحصول الضرر."

وفي بعض الأسواق القديمة في مصر مثلا نجد تجار الثياب والكتان والجوخ إلى جانب الخياطين والحريرين، وعلى العموم فقد ارتبط التنظيم العمراني للأسواق بالاهتمام الشديد بالآداب العامة ، كمنع الباعة من ممازحة النساء في الحوانيت ،إلزام الرجال بشراء حاجاتهن في بعض الأحيان؛ وإلزام الباعة بالأمانة عند عرض بضائعهم، إلزامهم السعر المعقول في البيع والشراء.

كانت "الأسواق تغصّ بالمتاجر والتجار والبائعين والمشترين والشعراء، والقوافل تربط الصين والهند بفارس والشام ومصر...، وظلت التجارة الإسلامية هي المسيطرة على بلاد البحر المتوسط إلى أيام الحروب الصليبية...، وانتزعت السيطرة على البحر الأحمر من بلاد الحبشة، وتجاوزت بحر الخَزَر ( بحر قَزْوِين) إلى منغوليا، وصعدت في نهر الفلغا.. إلى... فنلندا وإسكندنافيا وألمانيا حيث تركت آلافا من قطع النقود الإسلامية...، ووصل هذا النشاط التجاري –الذي بعث الحياة قوية في جميع أنحاء البلاد– إلى غايته في القرن العاشر (الرابع الهجري)، أي في الوقت الذي تدهورت فيه أحوال أوروبا إلى الدرك الأسفل، ولما أن اضمحلت هذه التجارة (بعد ذلك بقرون) أبقت آثارها واضحة في كثير من اللغات الأوروبية".

لقد لخّص مؤرّخ الحضارات الأميركي وِلْ ديورانت (ت 1402هـ/1981م) تجربة وخبرة التجارة في الحضارة الإسلامية؛ حيث كانت على مستوى عالٍ من التنظيم والتركيب والإدارة الذاتية، بما يعنيه ذلك من ظهور أعراف تجارية مستقرة ظلت تضبط تعاملات التجار، بل وكيانات مؤسسية كانت تجمعهم وتؤطِّر العلاقات بيهم، وتسهِّل تواصلهم مع السلطة ومناطق نشاطهم التجاري الخارجي، وحتى تأثيرهم في حركة الأحداث السياسية من حولهم.

وقد عرف المسلمون التجارة التبادلية والتجارة النقدية، وتطورت –مع تقدم حركة التجارة– صناعة النقود وأسرار سكِّها، وتغير بذلك مفهوم الثروة حيث بات رأس المال النقدي وأرصدته يمثلان قوة اقتصادية هائلة، فأثّر بذلك على مجريات السياسة والعلم والثقافة بشكل كبير؛ خصوصا مع ظهور الأوقاف المجتمعية وتنامي دَور التجارة في دعم الدعوة الإسلامية والحركة العلمية والمعرفية، وهو دور عريق يؤكد أن التجار المسلمين لم يكن غائبا عنهم البعد الاجتماعي الوظيفي للثروة.

لم تكن التجارة في تاريخ الإسلام مجرد لغة للمال والسلع والخدمات، بل كانت –إلى ذلك– لغة الإيمان والتقوى والقِيم الأخلاقية الرفيعة، والقرآن استخدم مصطلحات التجارة –بيعاً وشراءً– وهو يدعو المؤمنين إلى عقد صفقات إيمانية رابحة للفوز بالجنة ورضا الله تعالى، وسوّى القرآن الكريم ،بين من يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ومن يجوبونها مجاهدين يقاتلون في سبيل الله.

من اهم الاسواق في المغرب الاسلامي كانت مدينة سجلماسة جنوبا ملتقى القوافل ومنزل التجار القادمين من أفريقيا جنوبا ومن الأندلس شمالا، بل ومن المشرق فـ"قد سكنها أهل العراق"؛ وفقا لابن حَوْقَل. كما كانت مدينة إيوَلاتِنْ،

ولاتة –الواقعة اليوم شمال شرقي موريتانيا– مركزا تجاريا مهمّا للتجارة مع الصحراء الكبرى يلتقي فيه التجار القادمون من الجهات الأربع؛ حسب ابن بطوطة الذي زارها سنة 752هـ/1351م.

أما في المشرق الاسلامي فالرحالة التاجر ابن حوقل يخبرنا أن نيسابور كانت فيها "فنادق يسكنها التجار بالتجارات.. للبيع والشراء، فيقصد كل فندق بما يعلم أنه يغلب على أهله من أنواع التجارة". كما يذكر بنيامين التطيلي أن الإسكندرية "تأتيها من الهند التوابل والعطور بأنواعها فيشتريها تجار النصارى، ولتجار كل أمة فندقهم الخاص بهم، وهم في ضجة وجلبة يبيعون ويشترون".

لقد أفضت حركة التبادلات التجارية الهائلة داخل العالم الإسلامي وبينها وبين أنحاء العالم الأخرى إلى ظهور طبقة من التجار الأثرياء، الذين أوصلتهم أموالهم الطائلة إلى رتبة مصادقة ذوي السلطة العليا من الخلفاء وكبار الملوك، وبل والتمكن من تمويل مشاريع هؤلاء السلاطين ودعم ميزانيات دولهم في أوقات عجز مؤسسة بيت المال فيها.

ومن أبرز هؤلاء الأثرياء التاجر البغدادي الحسين بن عبد الله بن الجصاص (ت 315هـ/927م) الذي يقال إن سبب إثرائه علاقته السياسية الوثيقة مع بلاط الخلافة العباسية، ثم تعززت ثروته بنيله امتياز توريد الجواهر والأحجار الكريمة لعائلة أحمد بن طولون (ت 270هـ/884م) التي أسست الدولة الطولونية بمصر.

ومن الأثرياء المذكورين أبو عبد الله القمي المصري ت 399هـ/1010م الذي يقول عنه ابن كثير (ت 774هـ/1372م) –في 'البداية والنهاية'– إنه "كان ذا مال جزيل جدا، فاشتملت تركته على أزيد من ألف ألف دينار من سائر أنواع الأموال، وكانت وفاته بأرض الحجاز". وترجم أيضا للتاجر مبارك الأنماطي (ت 419هـ/1029م) الذي مات بمصر "وخلف يوم توفي ثلاثمئة ألف دينار" .